CC BY

واقع دبلوماسية المدن الكبرى وقدرتها بالتأثير في السياسة الدولية

د. ضمير عبدالرزاق محمود

مدرس/ كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

dh.altaee@yhoo.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام

٢٠١٩/٦/٢٦

تاريخ القبول

٢٠١٩/١٠/١٥

الكلمات المفتاحية

- الدولة القومية
- الدبلوماسية الموازية
- الحكومة المحلية
- السياسة الدولية

مستخلص البحث

تشكل دبلوماسية المدن الكبرى واجهة جديدة للعولمة التي لم تعد مجرد منافسة على حصص السوق ومبادرات النمو الاقتصادي الجيدة، فالمدن اليوم قادرة على تشكيل تمثيل سياسي جديد يقوم بنقل نطاق عمله من المحلي الى الساحة الدولية عبر شبكات التعاون الوطنية والمشاريع الاقتصادية، ومن ثم تكون قادرة على تحرير نفسها بشكل جزئي من نطاق الدولة القومية في احتكار العمل عبر الحدود للتواصل مع الدول الاخرى؛ لذلك اصبح للمدن الكبرى تأثيرها المباشر على العلاقات الثنائية وفي السياسة الدولية.

The Reality of Major Cities Diplomacy and Its Ability to Influence in International Politics

Dr. Dhameer.A. Mahmood
Lecturer/ College of Political Science
University of Mosul
dh.altaee@yhoo.com

Article info.

Article History

Received:

26/6/2019

Accepted:

15/10/2019

Keywords
- **National state**
- **Parallel diplomacy**
- **local government**
- **International politics**

Abstract

Major cities diplomacy is a new face of globalization, which is no longer just a competition for market shares and good economic growth initiatives. Today, cities are able to form a new political representation that moves its local impact to international arena through national cooperation networks and economic projects. Then They be able to free themselves partially from the scope of the nation-state in the monopoly of cross-border work to be connected with other countries; so the major cities have a direct impact on bilateral relations and international politics.

المقدمة

افرزت المتغيرات والاحداث التاريخية في العقدين الاخيرين من القرن العشرين ابعاداً جديدة لمفاهيم متعددة في الحقلين السياسي والأكاديمي، والتي أثرت بشكل كبير في البنى السياسية والاقتصادية للمنظومة الدولية والتحول في تركيبتها الى القطبية الاحادية مع انهيار المعسكر الاشتراكي وانتصار الليبرالية معلنة عن نهاية تاريخية لمرحلة مهمة وما نتج عنها من تحول في طبيعة العلاقات الدولية والسياسة الدولية، والسياسة الخارجية. والدبلوماسية واحدة من الوسائل الاساسية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية للدول، وانعكس ذلك بشكل واضح على التسارع في عمليات التبادل الاقتصادي والتصاعد في قوى السوق ومحركات العولمة، أدى إلى القول إن المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها جهود التنظير في حقل العلاقات الدولية تستلزم التغيير بسبب تغير قوى موضوعية فرضت إعادة فهمها بطريقة مختلفة وبشكل خاص مفهومي الدولة والسيادة، كما لم تعد وزارات الخارجية في دول العالم هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن ادارة العلاقات الخارجية مع وجود الوكالات المتخصصة داخل وخارج منظومة الامم المتحدة، فضلاً عن الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الفاعلين من غير الدول، ولم تكن تلك الجهات هي خاتمة المطاف مع بروز المدن الكبرى كواحدة من الفاعلين بالعمل الدبلوماسي بعد امتلاكها قدرات اقتصادية تفوق ما تمتلكه دول كبرى ومتوسطة مما اعطاها الامكانية لتأدية دور اكبر على مستوى السياسة الدولية على الرغم من العوائق التي تضعها الحكومات القومية (المركزية) أمامها وعدت ذلك تجاوزاً على سيادتها الحصرية والدستورية، وعد البعض أن القرن الواحد والعشرين قرن المدينة وليس الدول التي تسيطر على مقدرات الشعوب وتتحكم في السياسة الدولية ؛ لذلك اهتم الباحثون والاكاديميون بمحاولة تأطير مفاهيمي لدبلوماسية المدن وتمييزها عن المفاهيم الاخرى والتوصل الى مفهوم واحد جامع للنشاط العابر للحدود الذي تقوم به الحكومات المحلية او ما يسميه البعض دون الوطنية.

اهمية البحث : تأتي اهمية البحث في وجود مدن كبرى تنتمي للعديد من دول العالم وفرت لها امكانياتها الاقتصادية والمادية ومواقعها الجغرافية القدرة في اداء مهام دبلوماسية على مستوى العلاقات الثنائية والسياسة الدولية بالتوازي مع المهام الدبلوماسية التي تؤديها الدولة المركزية.

اشكالية البحث : يحاول البحث الاجابة عن سؤال رئيس يتمثل في ماهية تأثير دبلوماسية المدن الكبرى على مستوى السياسة الدولية، فضلاً عن الاجابة عن اسئلة فرعية تتمثل بالآتي :

١.كيفية تناول الباحثين والمفكرين مفهوم دبلوماسية المدن الكبرى والمفاهيم المقاربة لها ؟

٢.ماهي التحولات التي ساهمت في اعادة تفعيل دبلوماسية المدن الكبرى ؟

٣.كيف تعززت دبلوماسية المدن الكبرى في السياسة الدولية ؟

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج التاريخي للوقوف على بعض المحطات الاساسية في تاريخ وتطور دبلوماسية المدن الكبرى، كما اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة موضوعة البحث

فرضية البحث : الدبلوماسية هي واحدة من الممارسات السياسية للدولة القومية، الا ان دبلوماسية المدن الكبرى فرضت نفسها على واقع العلاقات الثنائية والسياسة الدولية بعد ان مكنتها من ذلك المتغيرات في البيئة الدولية، مع امتلاك العديد من المدن الامكانات والقدرات لتأدية مهام وادوار كانت حصرية على الدول القومية.

هيكلية البحث : اقتضى البحث تقسيمه الى ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة ذكر فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات، تناول المطلب الاول التأطير المفاهيمي والتاريخي لدبلوماسية المدن، وأما المطلب الثاني فدرس أثر البيئة الدولية في دبلوماسية المدن، واما المطلب الثالث فكشف دبلوماسية المدن الكبرى والسياسة الدولية.

المطلب الاول

التأطير المفاهيمي والتاريخي لدبلوماسية المدن

كانت هناك عدة محاولات للوقوف على بداية ظهور المدن إلا أن نظرية "يوسكفوف" هي من اكثر المحاولات التي اعتقد بها الكثير من المفكرين والباحثين والمتضمنة ان الاشكال الحضرية ظهرت في العالم من "٤٥٠٠" قبل الميلاد ومرت بثلاث موجات حضرية وصولاً الى العصر الحالي [١]، وللدلالة على اهمية المدن في الوقت الحاضر نشير ان نصف سكان الكرة الارضية يعيشون في المدن وان ما نسبته ثلث المنتوج الاقتصادي العالمي يأتي من مائة مدينة، كذلك فإن معظم المخترعات التي غيرت وتغير من واقع حال البشرية ما زالت تنتجها المدن، وعلى سبيل المثال يشكل اقتصاد مدينة نيويورك اكثر من ٦٠% من اقتصاد جميع الدول شبه الصحراوية الافريقية، وتستقبل مدينة هونكونك سياحاً اكثر من عدد السياح الذين تستقبلهم دولة كبيرة مثل الهند، كما يمكن القول ان المدن الكبرى أصبحت المحرك الرئيس لظاهرة العولمة والتي عبرها يتم انتقال المال والمعرفة وهو ما اتاح لها الخروج من نطاقها المحلي الى العالمي، لذلك اطلق البعض عليها مدن العولمة، ولا بد من الذكر ان المدن اصبحت محل الجذب الاقتصادي والابداع السياسي والقيادة الدبلوماسية، وهذا دفعها للتنافس فيما بينها للوصول للقمة وإنعكس ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية؛ لذلك مارست المدن ادواراً نافست عبرها الدول في بعض مجالاتها وكان من بينها الاتصال مع الدول الاجنبية لتحقيق غايات محددة [٢].

ومن نافلة القول ان مثل هذا النشاط اطلق عليه مصطلح دبلوماسية المدن الذي مازال لا يحظى بإجماع الباحثين والمختصين في العلوم السياسية شأنه في ذلك شأن العديد من المصطلحات الأخرى، ويأتي عدم الاجماع لاستخدام الباحثين مصطلحات مقاربة او مرادفة تعطي في إطارها العام المعنى نفسه ومضمونه النشاط الخارجي الذي تقوم به الحكومات المحلية للمدن، وبذلك وظفت هذه المرادفات جميعها في

كتابات الباحثين المختلفة دون وضع حدود بينها، وكان من بين ابرز المصطلحات المستخدمة، الدبلوماسية الاقليمية، دبلوماسية الدولة الفرعية، الدبلوماسية الصغيرة، ما بعد الدبلوماسية، وذهب بعضهم إلى إطلاق تسمية دبلوماسية المدن الكبرى في إشارة الى أهمية الدور الفاعل الذي تقوم به المدن في الوقت الراهن في المجالين الاقتصادي والسياسي وفي المجالات الاخرى [٣].

أما مصطلح الحكومات المحلية او الفرعية التي تقوم بمهمة النشاط الخارجي في دبلوماسية المدن فقد جاء تعريفها بأنها " تلك الحكومات التي تدخل في اطار الحكومة الفدرالية وتعبر عن الثقافات الفرعية الموجودة بالإقليم داخل الدولة، وقد تمتلك تمثيل كل السلطات باستثناء الخارجية والدفاع، ويدير الحكومات المحلية اشخاص منتخبون من السياسيين المحليين الذين يتمتعون بدراية كبيرة ويعملون على رعاية المصالح العامة لجمهور المنطقة الفرعية " [٤].

ووفقاً لما تقدم فإن معظم دساتير الدول الفدرالية تميل لصالح الحكومة الاتحادية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية كقاعدة عامة، مع اعطاءها بعض الصلاحية للحكومات المحلية بعقد اتفاقيات مع الدول الاجنبية في شؤون تقع ضمن الصلاحية التشريعية المنوطة بها وعلى الاغلب تكون معاهدات لا تتعلق بالقضايا السياسية شرط توافقها مع السياسة العامة للاتحاد الفدرالي ولا تتعارض مع حقوق الولايات والمقاطعات الاخرى ومع المعاهدات والاتفاقيات التي التزمت بها الحكومة الاتحادية، وعلى سبيل المثال نص الدستور الامريكي على شرط الحصول على موافقة الكونكرس على الاتفاقيات التي تعقدها الولايات مع الدولة الاجنبية، في حين نص الدستور الارجنتيني على شرط انسجام الاتفاقية مع السياسة الخارجية القومية للاتحاد [٥].

كما تضمن تعريف حكومة الحكم الذاتي التي قد تقوم بالنشاط الدبلوماسي الخارجي بأنه " نظام يتميز باللامركزية السياسية وذلك من خلال توزيع السلطات السياسية بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم بمعنى تكون وظيفة الاقليم سياسية

فضلاً كونها ادارية، على عكس الحكومة المحلية التي تنحصر مهامها في القضايا الادارية دون غيرها " [٦].

وقد جاءت جهود الباحثين والمفكرين في محاولة إيجاد مصطلح يقارب بين المصطلحات المختلفة عبر تقديمهم مصطلح الدبلوماسية الموازية " Para diplomacy" لتعطي تعريفاً واحداً يتضمن تبني المدن والاقاليم بناء علاقات دبلوماسية مع دول اجنبية بالتوازي مع العلاقات الدبلوماسية التي تقيمها الدول القومية مع الدول الأخرى دون ان تلغي احداهما الاخرى، ووفقاً لما تضمنته بعض الكتابات والدراسات فان الباحث الأمريكي (جون كينكيد) هو أول من استخدم مصطلح الدبلوماسية الموازية في عام ١٩٩٠، إذ حاول تحديد دور السياسة الخارجية للحكومات المحلية والأقاليم والمقاطعات في إطار النظم السياسية للدول، وكان ذلك نقطة الإنطلاق لتكريس الاهتمام الأكاديمي في الدراسة النظرية للظاهرة، إذ أصبح التفاعل الاقتصادي ممارسة مؤسسية تقوم بها حكومات الدول المختلفة في شكلها التكويني وطبيعة نظامها السياسي فضلاً عن الحكومات المحلية في الدولة ذاتها [٧].

بينما رجحت دراسات اخرى أن (بانايوتيس سولداتوس Panayotis Soldatos) أستاذ مادة القانون والعلوم السياسية بجامعة مونتريال الكندية وزميله الباحث الامريكي "ايفو دوشاشك Ivo Duchacek " هما من أوائل الأكاديميين الذين تبنوا دراسة العلاقات الخارجية للمدن والاقاليم داخل الدول، إذ ذكر "بانايوتيس" لأول مرة مصطلح الدبلوماسية الموازية في ثمانينيات القرن العشرين بعد مزج كلمة موازي وكلمة دبلوماسية، ثم انتشر المفهوم بعد ذلك في الكتابات الأكاديمية لجامعة "City College الامريكية ، في حين اوضحت بعض المصادر ان مؤرخ العلاقات الدولية "روهان بتلر" هو اول من اشار في عام ١٩٦١ الى وجود دبلوماسية موازية مع الدبلوماسية التقليدية عند تناوله لموضوعة (الفردانية) مبيناً وجود مفاوضات غير رسمية (سرية) تجري في ظل الدبلوماسية الرسمية أو التقليدية، وهو بذلك يتحدث عن

الدبلوماسية الموازية على الرغم من عدم ذكره ذلك بشكل مباشر، بينما وجد في مقال كتبه "ايفو دوشاشك Ivo Duchacek " في عام ١٩٨٤ اشارة بشكل متكرر الى النشاط الخارجي للحكومات دون الوطنية مستخدماً مرة واحدة مصطلح الدبلوماسية الموازية بشكل صريح في المقال [٨].

ووفقاً لذلك يمكن تعريف دبلوماسية المدن على أنها "مشاركة الحكومات المحلية في العلاقات الدولية عبر إقامة أتصالات دائمة أو مؤقتة مع حكومة أو شعب دولة أجنبية أو كيانات خاصة، بهدف تعزيز القضايا الاقتصادية والثقافية، وقد تأخذ ابعاداً آخرى في التعاون بينهما "، وبذلك فإن المصطلح يشير في مضمونه إلى قدرة الكيانات الفرعية (State-Sub) كالمدن والاقاليم على ممارسة السياسة الخارجية، ومشاركتها في مجالات السياسة الدولية قدر تعلق الامر بمصالحها واهدافها التي تطمح في تحقيقها [٩] .

وتفترض سياقات عمل الدبلوماسية التقليدية سيطرة الدولة المركزية على التفاعل والعلاقات الدولية، بينما المدن والاقاليم ليست من الكيانات الدبلوماسية المعترف بها، وهذا يشمل الولايات المكونة للحكومات الفدرالية ؛ لذلك تطلق عليها مصطلحات لا تطلق على الدبلوماسية التقليدية مثل الدبلوماسية الصغيرة او شبه الدبلوماسية للرجوع الى الانشطة العابرة للحدود من الوحدات غير الوطنية والتي مكنت المهتمين بالحديث عن نهضة المدن لمشاركتها الفاعلة في السياسة الدولية، إذ إن حكومات المدن الكبيرة والمناطق الحضرية ينخرطون بشكل متزايد ومباشر في الانشطة الدبلوماسية عبر فتح مكاتب تمثيلية لها في العواصم الاجنبية وارسال رؤساء البلديات والمحافظين في زيارات متكررة للقاء نظرائهم في الدول الاخرى، كما ان هذا النشاط للحكومات المحلية لم يقتصر على الدول التي تحظى بالامن والاستقرار بل شمل ايضاً المناطق التي تشهد اضطرابات وعدم استقرار وقد حظيت كل هذه الانشطة بمزيد من الاعتراف الدولي بالدور الدبلوماسي الذي تقوم به المدن [١٠].

وتجسيداً لهذا الاهتمام ولبلورة نشاطها الخارجي عقدت حكومات المدن ومن مختلف دول العالم في عام ٢٠٠٨ المؤتمر الاول لدبلوماسية المدن في لاهاي وعبره أسست لنفسها منظمة غير حكومية اطلقت عليها تسمية " المدن المتحدة والحكومات المحلية "، وتتمتع المنظمة بصفة مراقب لدى الامم المتحدة ؛ لذلك اطلقت باحثة الإجتماع الهولندية "ساسكيا ساسين" مصطلح المدن العالمية للدلالة على النشاط الإقتصادي والمالي الاستراتيجي الجديد للمدن الكبرى، ولغرض زيادة فاعلية اقتصاد العولمة من الضروري قيام المدن الكبرى بوظائف مركزية في هذا المجال وهو ما يعطيها المجال لزيادة نفوذها السياسي والمشاركة المتزايدة في العلاقات الدولية، على الرغم من وجود عدد من العوائق التي تحد من هذا النشاط الا أن دورها في بناء السلام وحل المنازعات واعادة الاعمار بعد انتهاء الصراعات سيبقى من اهم مهامها الاساسية في المرحلة الراهنة والمستقبلية [١١].

وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام بالدبلوماسية الموازية الا انه هناك عدد من الباحثين يعتقدون ان لها آثاراً سلبية جانبية على مستوى العلاقات الداخلية والخارجية للدول، إذ انعكس ذلك على تعزيز حالة من التجاذب بين الحكومات القومية "المركزية" والحكومات دون الوطنية "المحلية "، كما أن التعامل مع الحكومات دون الوطنية كعناصر فاعلة لتحقيق اهداف سياستها الخارجية فانه يمثل نمط معقد من العلاقة داخل وخارج بيئتها الوطنية، فضلاً على ان هذه العلاقة تقوم على احتضان مجموعة معينة من المصالح المختلفة ؛ وتكفي الاشارة الى الخلافات الحاصلة بين الحكومة المركزية في بغداد واقليم كردستان حول العديد من القضايا من بينها تقسيم موارد عائدات النفط، والتمثيل الدبلوماسي في الخارج، والعلاقة مع الدول الاجنبية لتعزيز مكانة الكرد، ولذلك فان دبلوماسية المدن تتدخل في المهنة الدبلوماسية التقليدية التي احتكرها الدبلوماسيون في وزارة الخارجية لمدة طويلة ما دفع الى تقليص مهام الوزارة بشكل متزايد ومن ثم تقويض المهنة الدبلوماسية بشكل عام، كما ان دبلوماسية المدن عملت على تشتيت الجهود لتحقيق الاهداف عبر التنافس في بيئة واحدة عبر نشاطهما الدبلوماسي [١٢].

المطلب الثاني

متغيرات البيئة الدولية ودبلوماسية المدن الكبرى

تبلور مصطلح السيادة (sovereignty) في بسط سلطة الدولة على كامل مجتمعها واراضيها، لذلك فإن السيادة تعني في مضمونها استقلالية القرار الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي ، إذ تمثلت على الصعيد الداخلي بسلطة الدولة التي تفرض القوانين والالتزام بها من قبل الشعوب التي تقيم على كل مساحة الإقليم وكذلك تطبيق العقوبات على المخالفين لهذه القوانين، وأما على الصعيد الخارجي فقد تمثلت بسلطة الدولة التي تتبنى مهمة صيانة الاستقلال الكامل والعمل على منع كل اشكال التدخلات الخارجية، مع ان السلطتين مرتبطتان مع بعضهما بشكل وثيق [١٣].

كما ان الظاهرة التي تستحق التوقف عندها هي موضوعة التحولات الهيكلية داخل الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية والمتمثلة في زيادة مساحة لامركزية الدولة عبر تصاعد دور الولايات والمدن وهو اتجاه إكتسب زخماً متزايداً اشار اليه " ريتشارد هاس " رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية مبيناً ان هذه الظاهرة تعد من الفواعل تحت الوطنية للدولة وانها ستكون ضمن قائمة مراكز القوة في العلاقات الدولية موضحاً " ان ولايات امريكية مثل كاليفورنيا ونيويورك، وولايات اخرى في الصين مثل شنغهاي، ومدينة مثل سان باولو في البرازيل ستكون ضمن قائمه مراكز القوة في العلاقات الدولية " [١٤].

ووفقا لما تقدم فقد عدت المدرسة الواقعية التقليدية الدولة بأنها الفاعل الوحيد والمركزي في العلاقات الدولية، وأنها مؤسسة تعمل في إطارها كل المنظمات والهيئات الأخرى، لذلك لم تعتقد النظرية بوجود شريك للدولة يمارس سلطتها بأي شكل من الأشكال، في حين إعترفت المدرسة الواقعية الجديدة في وقت لاحق بوجود فاعلين أخرين من غير الدول يمكن ان يشاركوا الدولة في سلطتها إلا أنه في الوقت نفسه تمسكت ببقاء الدولة الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية [١٥].

ومن الطبيعي القول أن معاهدة "وستفاليا" التي وقعت في عام ١٦٤٨ والتي عدت الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات والسياسة الدولية استمر العمل بها لأكثر من (٣٠٠) عام، مع حصول تعديلات أساسية عليها نتيجة المتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية ومنها التطورات التكنولوجية والاتصالاتية والعولمة وغيرها ؛ لذلك فإن التغيير إنعكس على العمل الدبلوماسي بشكل عام، إذ كانت السيادة المطلقة للدولة هي القاعدة الأساس للنظام الوستفالي مع التقيد بعدم جواز إنتهاكها بالاحوال كلها، وبعد أن كانت الدولة تمارس سلطتها بشكل كامل على أراضيها وتمتعها بالوقت نفسه بالإستقلالية التامة عند التعامل مع العالم الخارجي أصبح موضوع السيادة من المواضيع التي يجري التغيير عليها بعد التفاوت الكبير في قدرات وامكانات الدول لاسيما في الجانب الاقتصادي وان تساوت رسمياً بالسيادة مع الدول الاخرى، وهذا انعكس بدوره على طبيعة العمل الدبلوماسي التقليدي نتيجة الكلفة العالية لوظائف الدبلوماسية الرئيسة والمتمثلة بعمليتي التمثيل والإتصال والتي تتطلب فتح البعثات في الخارج وإدارة وتدريب الكوادر البشرية، فضلاً عن متطلبات الإشتراك في المنظمات الدولية وتشغيل برامج الإتصالات والحفاظ على أمنها [١٦].

كما ان اركان الدولة تغيرت مع هيمنة العولمة وتقلص السيادة الوطنية للدول بعد ان كانت العلاقات الدولية تقوم على اساس ان سلطة حكومة الدولة المركزية لها الحق الدستوري في احتكار قوة العنف المسلح داخل حدودها مما يعطيها قدرة السيطرة الكاملة على جميع الاراضي التي تحكمها دون الأخذ بنظر الإعتبار آراء الدول الاخرى سواء أكانت مجاورة أم بعيدة، من هنا اصبحت صلاحيات الدولة شبه مقدسة ولايحق للآخرين المساس بها، مع التأكيد على عدم وجود سيادة مشتركة بين الدول على ارض تابعة لدولة معينة، الا ان هذه الصلاحية التي إعتقد الكثير انها ازلية وغير قابلة للتدخل والتقليص تغيرت بشكل غير متوقع بعد توسع سلطة الشعب والتطور في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وكذلك كان التطور

الأهم في مجالي الاتصالات والمعلومات التي اخترقت الحدود بموافقة الدول في بعض الأحيان ودون موافقتها في احيان كثيرة مما قوض من سيادة الدولة على اراضيها [١٧].

واتساقاً مع ذلك ظهر فاعلون آخرون من غير الدول، يطلق عليهم الفاعلين فوق القوميين مثل المنظمات الدولية الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات المتعددة القوميات، إذ حاول هؤلاء الفاعلون منافسة الدولة عبر محاولة إضعاف سلطتها على إقليمها من جانب، ومشاركتها في وظائفها ومهامها التي كانت محصورة بها من جانب آخر، دون أن تعمل هذه المنظمات على إلغاء دور الدولة الأساس، أو الاهتمام بشكل وطبيعة نظامها السياسي، إلا ان هذه المنظمات أكدت في الوقت نفسه حقها في الحكم والمراقبة على ما تفعله حكومات الدول داخل أراضيها، وكذلك في تقييدهِ او الحد منه متى وجدت ذلك ضرورياً [١٨].

وقد رافق ظهور الفاعلين فوق القوميين بروز مجموعة جديدة اطلق عليهم بالفاعليين تحت القوميين، ومن بينهم جماعات المصالح، والسلطات المحلية (الولايات أو المقاطعات أو المدن، الأقاليم في الدول الاتحادية)، فضلاً عن الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والجماعات السياسية النشطة، وحركات التحرر الوطني، وغيرها، وعلى الرغم من أن هذه القوى لا يمكن عدها بمثابة فاعلين دوليين بالمعنى الحقيقي، إلا ان سلوك بعض هذه القوى ونشاطها وبشكل خاص الحكومات المحلية يؤثران إلى حد ما على السلطات المركزية وأصحاب القرار فيها لاسيما ما يتعلق منها في السياسة الخارجية، فضلاً عن بعض القرارات الداخلية، إذ أتاحت ثورة المعلومات والاتصالات والتطور التكنولوجي للحكومات المحلية وسائل التواصل والتفاوض لإقامة التحالفات مع نظيراتها في الدول الأجنبية، مما ضاعف في قدرتها على ممارسة النفوذ على الصعيد الخارجي؛ لذلك لم تعد هذه القوى تنظر في كثير من الأحوال إلى حكوماتها بأنها الفاعل الوحيد المؤثر في السياسة الدولية، بل الاعتماد على نفسها لتكون هي ذاتها من الفاعلين المؤثرين فيها، وبذلك أصبحت السلطات المحلية تنافس سلطات الدولة على المستوين الداخلي والخارجي [١٩].

ووفقا لما تقدم اصبحت الحكومات المحلية شريكاً مهماً للحكومات المركزية في تأدية المهام الدبلوماسية والتي لم تعد امتيازاً حصرياً للدول الوطنية ؛ لذلك اصبح التاثير في السياسة الدولية اكثر تعقيداً من ذي قبل وبشكل خاص مع نهايات القرن العشرين، ومن الامثلة الواضحة على فاعلية الحكومات المحلية على الساحة الدولية اقليم (كيبك) في كندا، و(كاتالونيا) في اسبانيا، و(ساوباولو) في البرازيل، وكذلك حكومات مدن كبرى مثل لندن، ونيويورك، وباريس، بكين، طوكيو، وغيرها التي أبدت رغبة شديدة في الدخول للميدان الدولي للدفاع عن مصالحها بشكل افضل في عالم يسوده التعقيد، ومن هنا كان العمل يتمحور حول تبني دبلوماسية غير مركزية يقوم بها الفاعلون من غير الدول مع محاولة اطلاق تسمية خاصة بدبلوماسية اتصال الحكومات المحلية مع الدول الاجنبية [٢٠].

وبناءً على ذلك فقد لاقت الأنشطة الدبلوماسية لحكومات المدن والاقاليم المحلية اهتماماً واسعاً من السياسيين والاكاديميين في العقود الاخيرة، وكان التركيز الاكبر يصب في تحديد طبيعة العلاقة في اقاليم دول الاتحاد الاوروبي، وفي الدول الفدرالية مثل الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا، إذ أنتجت تلك الظاهرة محتوى فكرياً كبيراً تناوله العديد من الباحثين والاكاديميين، وعلى الرغم من ذلك فقد رافقه طرح إشكاليات عدة تناولت دوافع واستراتيجيات وموارد الحكومات المحلية للمدن والاقاليم في الساحة الدولية، والتي إختلفت بشكل كبير من مدينة إلى آخرى، والتي توافقت مع ردود فعل الدول القومية ذات السيادة التي مازال بعضها يعتقد ان مثل هذه النشاطات هو اقتحام لأحد مجالاتها الحصرية [٢١].

ولابد من الاشارة الى ان هذا النوع من النشاط الخارجي للحكومات المحلية ليس جديداً على الساحة الدولية إلا أن ظهوره مجدداً مع أواخر القرن العشرين وتحديداً مع بروز ظاهرة العولمة وزيادة فعالية أنظمة التجارة القارية مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) عملت على تقليص مساحة التمييز بين الشأنين المحلي والدولي، وانعكس ذلك في تركيز الاهتمام على حاجة

المدن والاقاليم لتقديم أنفسهم كفاعلين في السياسة الدولية، وهذا يتطابق مع المنطق الوظيفي لسد الاحتياجات الاقتصادية عبر التفاعل الخارجي مع الدول الاجنبية وهذا يتطلب امتداد الاختصاصات المحلية على الساحة الدولية لانجاز مهام يتعلق بعضها بالصراعات القومية على الحدود، او ادارة مناطق يقيم فيها سكان من عرق معين، كذلك المتابعة لبعض القضايا الامنية التي تتطلب الاتصال الخارجي مع دول آجنبية لغرض حسمها، وهذا قد ينسحب بشكل وآخر الى تفاهمات سياسية لتحقيق هدف معين او استراتيجية محددة مع وجود معارضة من السلطات المركزية وكذلك قد تقف التشريعات والاحكام الدستورية بوجه ذلك التوجه (٢٢).

وتوافقا مع ذلك فقد اتاحت التغييرات السياسية والاقتصادية في السنوات الاخيرة سواء على مستوى الدولة أو النظام الدولي صعود انشطة النظم دون الوطنية في الساحة الدولية عبر دفعها لتقاسم السلطة بين الحكومتين المركزية والمحلية لاسيما في المناطق التجارية الاقليمية، كما قلصت قدرة الدول على ادارة اقتصادياتها الوطنية بشكل منفرد دون التعاون مع الآخرين، فضلاً عن هيمنة ثقافة عالمية واحدة مع اضمحلال بقية الثقافات الوطنية أو على الاقل سكونها أمامها، كل ذلك وغيره ادى الى فقدان الاستقلال الذاتي والوطني للدول وان كان من الناحية العملية والواقعية، بل ذهب البعض للتكهن الى وصول العالم لعصر نهاية السيادة، فلا نجد حضور للدول عندما نشير الى النظام الدفاعي في حلف الناتو، أو الى (النافتا) والاتحاد الاوروبي كنظم تجارية او الى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان كنظام لضمان حقوق الانسان الا انه في الجانب الآخر فانها تؤثر على كثير من القضايا التي تتعلق بمسؤولية الحكومات دون الوطنية في مناطق محددة العالم او في السياسة الدولية، وهذا بمجمله اعطى الفرصة الى بروز دبلوماسية المدن الكبرى او ماتسمى بالدبلوماسية الموازية والتي قلصت الفارق ما بين الوطني والاقليمي (٢٣).

المطلب الثالث

دبلوماسية المدن الكبرى والسياسة الدولية

وظفت الحكومات المحلية دبلوماسية المدن لتحقيق مجموعة اهداف من بينها إعتماد حالة من البعد اللامركزي للمناقشات الدولية عبر تدويل القضايا المحلية والاقليمية وطرحها على الساحة العالمية، وكذلك تعزيز التجارة والسياحة والعلاقات الثقافية، كما يمكن توظيفها في مجال مصالحة الاطراف المتصارعة وصولاً الى الدعم الدولي للنشاطات السياسية المحلية، ويمكن أيضًا توظيف علاقاتها لتشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية التي تبحث عن مزايا اقتصادية خاصة بمنطقة معينة باستخدام أكثر من طريقة، ويأتي تصاعد قدرة تعدد ادوار الدبلوماسية إلى بروز ظاهرة العولمة وتحول الاقتصاد نحو العالمية، ولكون الحكومات المحلية دون الوطنية (المدن، المناطق، الولايات، والمقاطعات) لها شخصية قانونية رسمية فهي قادرة أن تشارك في أنشطة تهدف إلى تعزيز وحماية المصالح والامتيازات المحلية والدولية [٢٤].

كما إتجهت العديد من حكومات المدن والمقاطعات والاقاليم الى تعزيز دورها على المستوى الدولي انطلاقًا من إدراكها لإمكاناتها الاقتصادية ولمواجهة جمود واهمال عواصمها، والتي تحتكر وظيفة المهام الدبلوماسية، لذلك حاولت ممارسة هذه الوظيفة دون ان تتقاطع مع مهمة دبلوماسية الدولة القومية، ولكون هذه الظاهرة ليست بالجديدة، إلا أن التطورات والمتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي اسهمت الى حد كبير في إبرازها من جديد، إذ اصبحت المدن تمثل قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة على المستوى العالمي وليس المحلي فقط، وعلى سبيل المثال يتجاوز الناتج المحلي لمدينة (نيويورك) الأمريكية الناتج المحلي لدول مثل اسبانيا أو كوريا الجنوبية، كما تعد ولاية (ساوباولو) البرازيلية أغنى من دول الارجنتين، واروغواي، والبارغواي وبوليفيا مجتمعين، كما ان مقاطعة (جواندونج) الصينية اغنى من روسيا والمكسيك، ويوضح الشكل الآتي اعلى مدن العالم في الناتج المحلي الاجمالي لغاية

عام ٢٠٣٠ مما يؤطر قدرة المدن الكبرى في تأدية دور فاعل في العلاقات والسياسة الدولية اذا وظفت قوتها الاقتصادية في تحقيق اهداف سياسية او كسب مكانة في المجتمع الدولي [٢٥].

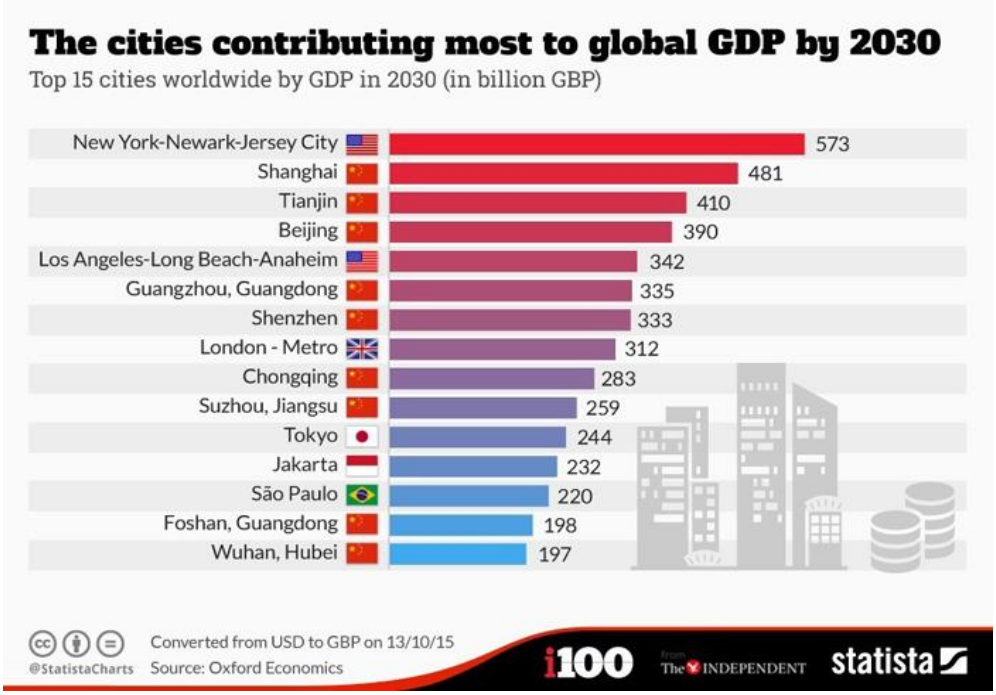

الشكل يوضح أعلى مدن دول العالم في الناتج المحلي الاجمالي لغاية عام ٢٠٣٠، وبموجب ما نشرته شركة اقتصاد اكسفورد للتنبؤ الكمي على موقعها على شبكة الانترنيت وعلى الرابط :
https://www.weforum.org/agenda/2015/08

ولا بد من الاشارة الى أن نشاطات هذه المدن على الساحة الدولية لم يقتصر على منطقة جغرافية محددة او في قارة معينة بل شملت مدن تقع في قارات مختلفة، إذ نجد نماذج من نشاط الحكومات المحلية الخارجي في قارة اوروبا وامريكا الشمالية وآسيا وامريكا اللاتينية وان اختلفت هذه الدول في طبيعة شكلها ونظامها السياسي والذي ينعكس بدوره على طبيعة ارتباط الحكومات المحلية بها، ومن الانشطة الدبلوماسية التي يمكن ان تؤديه المدن في خدمة السياسة الدولية منع حالات الصراع والحرب وتجنيب العالم مخاطرها، ومن الامثلة على ذلك قيام " رئاسة بلديات

السلام " بتقديم مبادرة في عام ١٩٨٢ الى المجتمع الدولي لمنع الهجمات النووية المستقبلية والعمل على رفع وعي الشعوب بمخاطر الاسلحة النووية وقد دعمت المبادرة بحدود (١٥٥٣) مدينة ينتمون الى (١٢٠) دولة، كما لابد من الاشارة الى جهد منظمة "المدن من اجل السلام" والتي قامت بنشاط واضح لمنع العدوان الامريكي على العراق في عام ٢٠٠٣، ومطالبتها الرئيس الاسبق بوش الابن بتجنب الحرب، وعلى الرغم من تمثيل بحدود سبعين مدينة امريكية في المنظمة الا انها لم تستطع تحقيق الهدف المطلوب في حينه، كما نشير الى قيام عدد من المدن البريطانية بجهد موحد منذ عام ٢٠٠٤ لدعم قدرات السلطات المحلية في سيراليون لتجاوز اثار الحرب وتنشيط المشاركة الفعالة للسكان المحليين في عملية التخطيط للسياسات المحلية، فضلاً عن ذلك استضافت مدينة لاهاي في عام ٢٠٠٥ موتمراً بعنوان " التحالف البلدي من اجل السلام في الشرق الاوسط " وشمل التحرك المدن الفلسطينية والاسرائيلية لتعزيز مفهوم بناء السلام في المنطقة، وقد ركز الاتحاد العالمي للحكومات المحلية على المدن في عدد من بيئات الصراع في العالم [٢٦].

كما أدت المدن دوراً متميزاً في تقديم المساعدات باشكال مختلفة مثل المساعدات الانسانية والمساعدات الانمائية الاعتيادية والطارئة، إذ تقدم المساعدات الانسانية في الازمات طويلة الآمد، في حين تقدم المساعدات الطارئة مع الازمات المفاجئة، وتقدم المساعدات بأشكال مختلفة عبر القروض الدولية او التحويلات النقدية والتي تخصص لاغراض اعادة اعمال المدارس وتعزيز التكنولوجية والديمقراطية وتحسين الحكم المحلي، أما ما يتعلق بالمساعدات الطارئة فقد تبرعت الكثير من دول العالم بعد زلزال مدينة بام الايرانية في عام ٢٠٠٣، وتسونامي في عام ٢٠٠٤، وزلزال في الباكستان عام ٢٠٠٥، كما أن هناك تنسيق عالي بين مدن الدول المتقدمة والنامية لمكافحة الفقر والجوع وتعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين، كما لابد من الاشارة الى البعد الاقتصادي لدبلوماسية المدن والتي عبرها يتم تحقيق غايات عدة من بينها جذب السياح والمستثمرين الاجانب

والمنظمات الدولية من جانب، ومن الجانب الاخر محاولة تصدير خدماتهم ومعرفتهم الى الدول والمدن الاخرى والدخول في شراكات واتفاقيات معها [٢٧].

كما هناك البعد التمثيلي للمدن في المنظمات الدولية والتي تهدف الى التأثير في عملية المشاركة في صنع القرار، وعلى سبيل المثال مشاركة المدن في الاتحاد الاوروبي عبر لجنة تسمى اللجنة الاوروبية للاقاليم European Committee of the Regions (COR)، والتي يمثل عدد اعضاءها (٣٤٤) عضواً يمثلون مدنهم، ويتم استشارة اللجنة من قبل مجلس النواب الاوروبي في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل اتخاذ القرار مما ينعكس على طبيعة القرارات المتخذة من الاتحاد والتي تنعكس بطريقة مباشرة على دول الاتحاد، كما أن هناك روابط للعديد من المدن تجري حوارات مباشرة مع وكالات ولجان الامم المتحدة في محاولة للتأثير في عملية صنع القرارات التي تصدر من الامم المتحدة، فضلاً عن التأثير الذي تصنعه المدن الكبرى مثل لندن ونيويورك او بشكل جماعي مثل مجموعة (G4) والتي تمثل المدن الاربعة الكبرى في هولندا "امستردام، روتردام، لاهاي، اوترخت" [٢٨].

ولغرض ابراز نماذج مختارة من المدن التي كان لها نشاط وتأثير على مستوى العلاقات الثنائية وكذلك في السياسة الدولية، نشير الى مدينة هونكونك والتي هي عبارة عن جزيرة تضم مجموعة كبيرة من المناطق الصغيرة وتقع على بحر الصين الجنوبي، وتبلغ مساحتها (٢٩١٦) كم٢ وعدد سكانها بحدود سبعة ملايين والتي خضعت الى الاستعمار البريطاني منذ منتصف القرن التاسع عشر لغاية عام ١٩٩٧ وهو تاريخ ارتباطها مع الصين، وقد حظيت بنوع من الاستقلال والحرية عبر مدة الحكم البريطاني وصولا الى ارتباطها مع الصين، ولم يعقها ذلك ان تكون من اكثر مدن العالم زخماً بالسكان، ومن اهمها في مجالي السياحة والتجارة، فضلاً انها تعد من الموانئ المهمة في قارة آسيا ومركزاً تجارياً ضخماً ومنطقة تجارة حرة لا

يفرض فيها اي نوع من الرسوم الكمركية، الأمر الذي انعكس بدوره على ازدهارها وتطورها [٢٩].

وبموجب دستور هونكونك الذي جسد طبيعة ارتباطها مع الصين فهي مسؤولة بشكل حصري عن إدارة شؤونها الداخلية، وتعهدت الصين ان تبقى علاقتها مع هونكونك على نظام دولة واحدة ونظامان داخليان وبموجبه بامكان هونكونك ان تقيم علاقات اقتصادية مع دول العالم المختلفة وكذلك المحافظة على وضعها القانوني والمالي دون تغيير في حين تتكفل الصين بادارة شؤونها الخارجية فضلاً عن الدفاع عنها في حالة الضرورة لذلك، ولكون هونكونك ذات طبيعة ادارية خاصة وجدت نفسها بحاجة لمد علاقاتها خارج حدودها ؛ لذلك عملت على إقامة علاقات مع الدول الاجنبية وتطويرها بما يخدم مصالحها، كما انها وظفت نفسها لتأدية دورٍ نشطاً في المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، كما انها ساهمت مع الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة لتنفيذ مشاريع للتنمية المستدامة في دول عدة [٣٠].

أما ماكاو المقاطعة الثانية التي ترتبط بالصين فقد إحتفظت بممثلين اقتصاديين وتجاريين لها في العديد من الدول، ووقعت في عام ١٩٩٢ اتفاقية للتجارة والتعاون مع الجماعة الأوروبية " الاتحاد الأوروبي حالياً "، ومن المثير للاهتمام أن الحكومة الصينية بعد ان استعادت السيادة عليها سهّلت وشجعت على زيادة نشاط ماكاو في الساحة الدولية، وأنشأت منتدى للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الناطقة بالبرتغالية يعقد اجتماعاته الدورية كل ثلاث سنوات في ماكاو، وبإمكان مناطق ماديرا وجزر الأزور المتمتعة بالحكم الذاتي في البرتغال المشاركة في المفاوضات على الاتفاقات الدولية التي تعتزم البرتغال إبرامها ولديها الحق في إقامة علاقات تعاون مع كيانات إقليمية أجنبية [٣١].

وبعيداً عن القارة الاسيوية نجد نوعاً آخر من دبلوماسية المدن الكبرى تمارس في القارة الاوروبية، فقد منح التعديل الرابع للدستور البلجيكي عام ١٩٩٣صلاحية

للحكومات دون الوطنية المكونة للاتحاد البلجيكي الحق في اقامة علاقات خارجية وبما يحقق مصالحها، وقد وظفت حكومة اقليم (فلاندرز) الواقع في شمال بلجيكا هذه الصلاحية في تطوير سياستها الخارجية لتحقيق مصالحها الجيوسياسية وشبكاتها الدبلوماسية مع الدول الاخرى، وعمل الاقليم على تطوير سياسة خارجية خاصة به للتوصل الى تفاهمات وتوقيع اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأجنبية، أو مناطق حكم ذاتي، وكذلك مع المنظمات الدولية على ان لا تكون هذه المعاهدات من الصلاحيات الحصرية للحكومة المركزية، ومن جانب آخر اعطى الدستور البلجيكي الصلاحية للحكومات المحلية ارسال ممثلين عنها الى المنظمات الدولية والمتعددة الاطراف مثل الاتحاد الاوروبي، وطبقا لذلك فان الحكومتين المحلية والمركزية في بلجيكا تتقاسم السلطة في رسم السياسة الخارجية، وهذا يؤكد ان الدستور البلجيكي اعطى الاقاليم قدراً كبيراً من الاستقلال في ادارة شؤون السياسة الخارجية وان كان هذا الامر لا يسري على كل الدول ذات النظام الفدرالي [٣٢].

ووفقا لذلك فقد عمل اقليم (فلاندرز) على فتح علاقات مع دول اوروبا الشرقية والوسطى منذ عام ١٩٩٢ ووقع معها معاهدات تعاون وصداقة، وخصص مبلغ عشرة مليون يورو على الرغم من محدودية قدراته المالية لدعم انتقال هذه الدول الى اقتصاديات السوق وتمويل مشاريع تتعلق بالتعليم والبنية التحتية والبيئة والمساعدة في مجالي الاقتصاد والقضاء للوصول الى مكانة تقترب فيها من المواصفات الاوروبية، ووقعت اتفاقيات من أجل ذلك مع بولندا وهنغاريا ودول البلطيق الثلاثة ورومانيا والتي اصبحت اليوم جميعها من دول الاتحاد الاوروبي، كما وقعت اتفاقية مع هولندا الدولة المجاورة لها للتعاون في المجالات الثقافية والمائية والتعليم، وكذلك مع شيلي تتعلق بتطوير سياسة التنمية ولتكون رأس جسر لها نحو قارة امريكا اللاتينية [٣٣].

ومن التحديات التي واجهت السياسة الفلاندرزية في هذا المجال عدم استطاعتها الوصول الى قطاعات شعبية واسعة على المستوى الخارجي مما تطلب

المعالجة عبر انشاء مجلس استشاري يشارك فيه اعضاء من منظمات واكاديميين وحركات تمثل اطياف المجتمع فضلاً عن وزارة الخارجية في الحكومة المحلية لوضع رؤيتها في كسب جمهور اوسع وتقديم مبادراتها وخياراتها المعتمدة في تحقيق سياساتها الخارجية، ومن اولويات ذلك الخشية المتولدة لدى حكومات الدول والشعوب الاجنبية ان التعامل المباشر معها قد يثير غضب الحكومة البلجيكية الاتحادية على الرغم من تخويلها بموجب الدستور الفدرالي لمثل هذه النشاطات مما يتطلب الاتصال مع قادة الرأي العام وكذلك مع الجمهور الاجنبي في الدول الاخرى وفتح مجال النقاش معهم عبر قنوات الاعلام الالكتروني لإزالة الغموض تجاه قضايا عدة، كذلك التركيز على شرح ثقافة الإقليم ونظامه التعليمي وخبراتها في المجالات المختلفة مما يعطي افقاً اوسع للتعامل معها [٣٤].

وكانت مدينة " ساوباولو" البرازيلية نموذجاً آخر ناجحاً لدبلوماسية المدن الكبرى في دول امريكا اللاتينية؛ إذ أعطى الدستور البرازيلي الجديد في عام ١٩٨٨الشكل العام للدولة بأن تكون البرازيل دولة اتحادية لامركزية وأنشأت وزارة لإدارة العلاقات الخارجية كان من بين مهامها خلق نوع من الحوار مع المدن والولايات الفدرالية للوصول إلى رؤية مشتركة للعلاقات الخارجية في حالة النظام الدستوري البرازيلي، مع عدم وجود ذكر قانوني حول شرعية الإجراءات الدولية التي تقوم بها الكيانات دون الوطنية إذ تم إعطاء المدن والولايات الاتحادية سلسلة من المسؤوليات التكميلية والحصرية، ولا يوجد بيان دستوري يحظر عليها تطوير الأنشطة الدولية، كما تم وضع آلية لحوار يهدف الى توضيح الصورة لعملية صياغة السياسة الخارجية والمشاركة في المنظمات الدولية، مما منح هذه الولايات نوعاً من النزعة "المركزية المحلية" على مستوى المدن والولايات للإنطلاق بحرية نحو بناء نوع من التواصل والعلاقات مع الدول الآخرى لتحقيق مصالحها على أن لاتتقاطع مع مصالح وسياسة الإتحاد البرازيلي الفدرالي الخارجية [٣٥].

وكانت حالة مدينة ساو باولو مثيرة للاهتمام بشكل خاص في هذا السياق إذ لفتت اهتمامًا دوليًا في السنوات الأخيرة لجهودها الحثيثة والناجحة في الدبلوماسية الموازية بدعم من وزارة الخارجية البرازيلية، وقد أصدرت حكومة مدينة ساو باولو مرسومًا في عام ٢٠١٢ باعتماد خطتها الخاصة لإدارة العلاقات الدولية تضمنت العمل على تحقيق "٥٤" هدفًا في مقدمتها الاستثمار الأجنبي والقروض وطرق تعزيز تعليم اللغات الأجنبية ؛ وبذلك أصبحت ساو باولو من الولايات والمدن القليلة في العالم التي تضع مبادئ توجيهية واضحة حول كيفية التعامل في العلاقات الخارجية، وتطبيقاً لهذه التوجهات فقد نجحت هذه المدينة في إستثمار علاقاتها وفتح أكثر من (٥٠) قنصلية لدول آجنبية بينما كان هناك بحدود (١٠٠) سفارة أجنبية في العاصمة البرازيلية ؛ لذلك أصبحت المدينة تضم ثاني أكبر هيئة قنصلية في العالم بعد مدينة نيويورك الأمريكية، كما تعد حكومة المدينة أول حكومة دون وطنية في نصف الكرة الجنوبي توقع اتفاقيات ثنائية مباشرة مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ويقدر عدد الاتفاقيات التي وقعتها مع الدول الآخرى بحدود (٥٠) اتفاقية دولية، كما استقبلت اكثر من (٤٥٠) وفداً اجنبياً في عام واحد، وفي الوقت نفسه فقد ادارت المدينة مايقارب (١٥٠) برنامجاً للتعاون الدولي بمشاركة المنظمات الاقليمية والدولية من بينها الامم المتحدة وهو ما لم تستطع تحقيقه اي من دول امريكا اللاتينية والبلدان في القارات الاخرى [٣٦].

وقد إنعكس هذا النشاط على مساهمات البرازيل على الصعيد الدولي عبر مشاركتها في العديد من المنظمات الدولية والتجمعات السياسية والاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي، منظمة الدول الامريكية، منظمة التجارة العالمية، وكذلك نشاطات منظمة الامم المتحدة ومجموعة العشرين، ومجموعة تكتل القوة الاقتصادية الصاعدة البريكس " BRICS " التي تضم فضلاً عن البرازيل روسيا والصين والهند وجنوب افريقيا، كما إعتادت البرازيل على دعوتها للمشاركة في اجتماعات قمة مجموعة الثمان، ومجموعة ال (١٥)، فضلا عن مجموعة الدول الاربعة الراغبة في

الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الامن وهي المانيا، الهند، اليابان، البرازيل، كما يلاحظ المساهمة الكبيرة للبرازيل في مهام حفظ السلام في العديد من دول العالم تحت رعاية الامم المتحدة [٣٧].

وحول تجربة تفعيل دبلوماسية المدن الكبرى في دول امريكا الشمالية فقد تمتعت اسكتلندا بحكم ذاتي داخل المملكة المتحدة وقد عملت على زيادة نشاط علاقاتها التقليدية مع الدول الاوروبية مثل السويد والنرويج وايرلندا، كما حاولت توسيعها الى خارج نطاق قارة اوروبا، وكانت توجهها الاساس نحو قارة آسيا وتحديداً الصين التي تعدها اسكتلندا واحدة من شركائها الاساسيين؛ وذلك لوجود بعثة دبلوماسية اسكتلندية في الصين مع بعثتين اخريين في بروكسل ونيويورك يؤكد حقيقة التوجه الاسكتلندي في بناء علاقات استراتيجية مع الصين والتي تمثلت في زيادة جذب الفرص الاستثمارية والتجارية الصينية الى اسكتلندا لاسيما في مجالات الصناعات والبنى التحتية، وكذلك تمتين الروابط التعليمية لاسيما في مجال البحث العلمي والتبادل الثقافي والتعاون الرياضي [٣٨].

الخاتمة والاستنتاجات:

القول المتداول ان العالم اصبح قرية صغيرة ينطبق على الواقع في كثير من الحالات، وفي مقدمة ذلك التأثير المتبادل في المشكلات والازمات التي تتحول بسهولة من المحلية الى العالمية، وهذا ينسحب بدوره على الاقتصاد والثقافة والسياسة وفي مجالات اخرى متعددة، والامر الذي اكدته الاحداث في هذا السياق ان العولمة والتطورات في مجالي الاتصالات والمعلومات اسهمت الى حد كبير في تأكل الحدود التقليدية التي تفصل الدول عن بعضها، وقد تزامن ذلك مع تطور قدرات المدن التي استطاعت عبره تحقيق مصالحها دون الاعتماد بشكل رئيس على الحكومات المركزية التي لم تعد قادرة على مواجهة جميع التحديات وعدم امتلاكها القدرات لفعل ذلك مع الواقع الذي فرضته التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ لذلك فان المشاركة دون الوطنية في السياسة الدولية يمكنها المساعدة في دفع مواقف الدول

تجاه القضايا الرئيسة مع وجود مدن عديدة في العالم تبدو حاجتها ملحة للمساهمة مع الحكومات المركزية في التخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية عبر مجالات مختارة من العمل الدبلوماسي.

الاستنتاجات :

١. دبلوماسية المدن الكبرى أصبحت حالة واقعية ولها تأثير في العلاقات والسياسة الدولية.

٢. دبلوماسية المدن الكبرى حققت ايرادات اقتصادية كبرى للدولة المركزية وشجعت التعاون والاستثمار في البنى التحتية ونقل الخبرات في مجال البناء والتعليم والادارة.

٣. حققت دبلوماسية المدن الكبرى الفائدة المرجوة منها عبر زيادة الرفاهية وفرص العمل لمواطنيها.

٤. لم تحدث مشكلات كبيرة بين المدن الكبرى والحكومات المركزية عندما ارادت هذه المدن الانطلاق نحو العالمية.

٥. لم يعد ممثلو المدن والولايات في البرلمانات قادرين على تحقيق مصالح وطموحات سكان تلك المدن لانهم يخضعون الى تحديات كبيرة بهذا الصدد.

٦. تعاظم قدرات المدن الاقتصادية والخبرات السياسية دفعها للتفكير في الاستقلال النسبي في رسم السياسات بعيداً عن المركز ومن ثم المساهمة في رسم السياسة الدولية.

٧. المشكلات الخاصة بكل مدينة والتي يتعلق بعضها بدول مجاورة يدفع حكوماتها للبحث عن الحلول عبر التفاهمات مع تلك الدول بطريقة افضل من الحكومات المركزية.

٨. الطموحات الشخصية للقادة المحليين والتكوينات القومية والدينية قد تكون من الاسباب التي تدفع باتجاه بناء علاقات مع الدول الاجنبية كمرحلة اولى في طريق الاستقلال التام بعد الحصول على الدعم الدولي.

٩. بناء علاقات خاصة بين الحكومات المحلية والدول الاجنبية قد يخلق مشكلات سياسية وتوترات بين الدول، ويعد ذلك خرقاً لسيادة الدول، فضلا عن توترات داخلية بين المركز والاقاليم او المدن.

١٠. الحفاظ على المكانة والدور لبعض المدن الكبرى يدفعها للتنسيق فيما بينها للوصول الى تفاهمات بشأن القضايا الاقليمية والدولية.

التوصيات :

اولاً : بالامكان استثمار قدرات المدن الكبرى والاقاليم في المجالات الاقتصادية والصناعية والفنية في تحسين ظروف الدول النامية او الدول الاقل مستوى بما يحقق الفائدة للطرفين دون تدخل الدول القومية.

ثانياً : امكانية حل الكثير من المشكلات لاسيما بين الدول المتجاورة بخلق نوع من التفاهمات بين الحكومات المحلية والتي تنتهي بتوقيع اتفاقيات خاصة.

ثالثاً : تنشيط حالة التوأمة بين المدن للتعاون الاقتصادي ونقل الخبرات ومعالجة المشكلات التي تتعلق بالطرفين او احد الاطراف.

رابعاً : استغلال قدرات بعض المدن في المجالات المختلفة والتي تفوق كثيراً قدرات الدول في التوصل الى حالات بناء السلام او فرض الامن في مناطق التوتر او اعادة البناء في مدة مابعد الحرب.

خامسا : توظيف واستثمار الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لقدرات المدن الكبرى في فرض حالة السلم والامن الدوليين اسوة بالاعتماد على الدول المركزية.

الهوامش والمصادر

١. صلاح الدين عبدالغني، " مدن لها تاريخ "، ج ٢، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة، ٢٠١٦ ص٧.

٢. قرن المدينة، حواضر عنقودية هائلة تحدد معالم مستقبل اللامساواة، بحث منشور في مجلة فورين بوليسي الامريكية، مترجم ومنشور على موقع صحيفة النهار اللبنانية في شبكة المعلومات العالمية، الانترنيت، وعلى الرابط :

https://annahar kw.com

3. Alexander S. Kuznetsov , "Theory and Practice of Paradiplomacy" , First published by Rutledge, New York , 2015 , p. 26.

٤. اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، "مصطلحات عصر العولمة"، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٨٩.

٥. معمر مهدي صالح الكبيسي،" توزيع الاختصاصات الدستورية في الدول الفدرالية – دراسة مقارنة "، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠١٠، ص٢٦٩.

٦. علي الجرباوي، الحكم الذاتي دراسة حول المفهوم والنموذج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٤٧٨ في كانون الاول / ديسمبر /٢٠١٨، ص ٢٣.

7. Tanvi Ratna , Paradiplomacy: A New Way for Indian Foreign Policy? November 10, 2013. published research on the International Information network Internet on the Following Link :

https://thediplomat.com.

8.. Alexander S.Kuznetsov ,op,cit , p.26.

9. Stefan Wolff, Paradiplomacy: Scope, Opportunities and Challenges, The Bologna Center Journal of International Affairs, vol.10, Spring 2007, p.141.

10. Christer Jonsson, Diplomatic Actors Beyond Foreign Ministries ," Working Paper Project " Diplomacy in the 21st Century " Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP) German Institute for International and Security Affairs , No.10 March 2017, p.4.

11. Ibid , p. 5.

12. Rogier vander pluijm with Jan Melissen ," City diplomacy , the expanding role of cities in international politics" , Netherlands institute of international relations , clingendael , April , 2007 , p.12.

١. للمزيد حول مصطلح السيادة والمصطلحات المقاربة لها.. ينظر بسام عبدالرحمن المشاقبة، "معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية"، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٨٥.

14. Rechard N. Hass , The Age of Non-Polarity: What Will Follows U.S Dominance? , Foreign Affairs , May-June 2008 , p.69.

٣. فيليب برايار ومحمد رضا الجليلي، " العلاقات الدولية "، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٧.

١٦. جيفري الين بيجمان، "الدبلوماسية المعاصرة "، ترجمة محمد صفوت الحسن، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص٤٨-٤٩.

١٧. كمال مجيد، "العولمة والدولة "، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢، ص٣٩.

١٨. صامؤيل هنتنجتون، " صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة مالك عبيد ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، ١٩٩٩. ص٥٧.

١٩. جاك باغنار، " الدولة.. مغامرة غير أكيدة "، ترجمة نورالدين اللباد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٤.

20. David Criekemans , " How Subnational Entities Try to Develop their Own 'Paradiplomacy, The Case of Flanders (1993-2005) International Confernce Challenges for Foreign Ministries: Managing Diplomatic Networks and Optimizing " Value ,Geneva, May 3 – June, 1, 2006 , p.5.

٢١. حوسين بلخيرات، " النظرية السياسية للمجتمع الدولي، دراسة في اتجاهات العلاقات *الدولية* منذ نهاية الحرب الباردة "، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٧، ص ١٢٠.

22. Franco Aldecoa, Mchael Keating Eating, " Paradiplomacy in Action: The Foreign Relations of Subnational Governments " , Rutledge , London and New York ,2013 , p.10.

23. Ibid, p. 2.

24. HARSH V. PANT , Paradiplomacy and India: Growing Role of States in Foreign Policy, Observer Research Foundation, 6 dec. ,2016. Information network Internet on the Following Link: https://www/blogs.ise.ac.uk

٢٥. دبلوماسية المدن تحدث تحولا في ادارة السياسة الخارجية، مقال منشور على شبكة المعلومات العالمية / الانترنيت وعلى موقع حكومة01 ، وعلى الرابط : https://www.01government.com

26. Rogier van der pluijm with Jan Melissen , op ,cit ,p25.

27. Ibid , p 27.

28.Ibid , p33.

٢٩. حسام الدين ابراهيم عثمان، " موسوعة مدن العالم "، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠١٤، ص٢١٧.

٣٠. سامر خير احمد، " العرب ومستقبل الصين"، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٦٩

31.Stefan Wolfe ,Para Diplomacy , Scope , Opportunities and Challenges, The Sais Europe Journal , 1 April 2007, published research on the International Information network Internet on the Following Link http://www.saisjournal.org

32.David Criekemans , Op , cit , p.5.

33. Ibid , p.11.

34.Ibid , p.20.

35. Rodrigues , The Case of the Brazilian Constitutional System, there is no Legal Mention about the Legitimacy of International Actions Undertaken by Subnational Entities, 2004 , p2.5.

٣٦. للمزيد حول النشاط الدبلوماسي والسياسة الخارجية البرازيلية ونظام الحكم والادارة.. ينظر عاطف معتمد واخرون، " البرازيل القوة الصاعدة في امريكا الجنوبية" ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠، ص٨٥.

٣٧. المصدر نفسه، ص١٢٠.

38 .Tomasz Czapiewski ,The Paradiplomacy of Scotland towards Asian Countries , Article · January 2015.p8. published research on the International Information Network Internet on the Following Link: https://www.researchgate.net